مادة ادارة التأمين

المحاضرة الثالثة

تكملة الفصل الاول

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

لقد كان لانتشار الخطر والتزامه بحياتنا ،أن زاد من الاهتمام بدراسته و دراسة مسبباته و محاولة التقليل من الخسائر التي تترتب من تحققه ،ومحاولة التحكم فيه ،فالواقع فرض ضرورة الانتباه و الاحتياط و العمل والحد من تفاقمها و تفاعلها ، قصد ضمان الاستمرارية و الأمان لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمو اجهة مشكلة التعامل مع المخاطر التي يواجهها الأفراد و المنشآت باستخدام أفضل الأساليب والسبل لمنع تحققها ،بهدف مواكبة التطورات و التغيرات المستقبلية و تحقيق أعلى مستويات السلامة والأمن.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

لقد تعددت و اختلفت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر وذلك نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا لارتباطها بمفاهيم أخرى كالتأمين وغيره ،بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة مامر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال.

وتعرف إدارة المخاطر هي " : تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل السبل و الوسائل و أقل التكاليف و ذلك عن طريق اكتشاف الخطر و تحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختبار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

ويرى " هاينز " أن إدارة المخاطر هي " : الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر و تقويمه و التأمين عليه.

من خلال هذه التعاريف يمكننا إعطاء لإدارة المخاطر مفهوما شاملا وهو إدارة المخاطر: هي عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع و الرقابة و السيطرة على الخسائر المتوقعة أو المحتملة و كذالك تصميم و تنفيذ إجراءات وحلول من شأنها أن تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها.

المطلب الثاني :ألية إدارة المخاطر

إن جوهر وأساس وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ولقد أشار ذلك إلى أداتين هامتين لإدارة المخاطر هما:

الفرع ٠١ : أداة التحكم في المخاطرة

يمكن التحكم في الخطر من خلال الأساليب التي تمنع الخسائر من الحدوث أو التقليل من حدتها وتتضمن أساليب التحكم في الخطر ما يلي:

أ . التجنب :

ويعني أنه لا يتم التعرض للخسارة أو استبعاد حالة التعرض لخسارة موجودة :فمثلا تجنب المؤسسة لبناء مصنع جديد في مكان فيه فيضانات ،وأيضا يمكن لشركة أو مجمع لصناعة الأدوية ألا يسوق أدوية ذات الآثار الجانبية الخطيرة ويسحبها من السوق وهذا يعتبر تجنب نهائي للخسارة.

الميزة الأساسية في التجنب هي أن فرصة الخسارة تقل إلى الصفر إذا لم يتم التعرض للخسارة ،فمثلا أن تستبعد المؤسسة نشاط أو إنتاج يسبب لها الخسارة.

وبالرغم من ذلك فإن للتجنب عيبين هما :*قد لا تتجنب المؤسسة كل الخسائر ،فمثلا الإصابات الكثيرة للعاملين ،وأيضا* قد لا يجدي أو لا يكون عمليا تجنب اقتناء وحدات تتعرض للخسارة ،فمثلا لا يمكن لمصنع الدهانات أن يتجنب الخسائر الناتجة عن إنتاج الدهانات بالتوقف عن العمل نهائيا.

ب . التحكم في الخسارة :

له اتجاهين هما :* منع الخسارة وتخفيضها ،حيث يشير اتجاه منع الخسارة إلى المقاييس التي تخفض تكرار خسارة معينة ،على سبيل المثال :المقاييس التي تخفض حوادث السيارات تتضمن فحص للسيارة وكذا التأكيد على قواعد السلامة المرورية.

*واتجاه تخفيض الخسارة إلى المقاييس التي تخفض من حجم الخسارة بعد حدوثها ،مثل تركيب نظام إطفاء للتدخل الفوري في حالة حدوث حريق ،أو فصل الوحدات المعرضة للخطر ،أو امتلاك مخازن سلع متفرقة.

إن التحكم في الخسارة يكون بالفعل ناجحا بشكل خاص في تقليل الحوادث المرتبطة بالعمل والتي يمكن أن تؤدي إلى مطالبات بتعويضات باهظة في إصابات العمل ،وقد تبين أن أسلوب التحكم في خسارة يمكن أن يخفض التكاليف بشكل كبير.

الفرع ٠٢ : أداة تمويل المخاطر

يشير أسلوب تمويل الخطر إلى المصادر التي توفر اعتمادات مالية للخسارة بعد حدوثها ،أو ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسارة التي وقعت ،وتتضمن أساليب تمويل الخطر ما يلي:

أ . الاحتفاظ :

فالاحتفاظ الفعال للخطر هو أن المؤسسة على دراية مسبقة بحالات التعرض للخطر وتخطط للاحتفاظ (الإبقاء)بجزء منها أو كلها مثل : الاحتفاظ بخسائر تصادم سيارات الشركة في حوادث المرور ،أما الاحتفاظ غير الفعال فهو الإخفاق في التصرف مثال: أن يخفق مدير المخاطر في التعرف على كل موجودات الشركة التي يمكن أن تتلف في فيضان.

ويمكن أن يستخدم الاحتفاظ بفعالية في برامج إدارة المخاطر في ظل الشروط التالية:

• في حالة لا يوجد فيها طريقة أخرى متاحة لمعالجة الخطر

• ألا تكون أسوء خسارة ممكنة خطيرة

• إمكانية التنبؤ بالخسارة بدرجة عالية.

لذلك يجب على مدير المخاطر أن يحدد مستوى الاحتفاظ للمؤسسة ،فالمؤسسة ذات المركز المالي القوي يكون مستوى احتفاظها أعلى من تلك التي يكون مركزها المالي ضعيف .

ب . النقل بغير التأمين :

وهو أسلوب آخر للتمويل الخاص بالخطر ،حيث يتم نقل الخطر إلى طرف آخر ومن أمثلة النقل بغير تأمين في العقود والإيجارات وغيرها.

الفرع ٠٣ : قواعد إدارة المخاطر

أ . عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة:

القاعدة الأولى والأهم من بين القواعد الثلاثة هي:"لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته " إن هذه القاعدة توضح لنا أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها واذا بدأنا بالإقرار بأنه لا يتم عمل شيء حيال مخاطر معينة فإن المؤسسة تحتفظ باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر ،فمعرفة المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها ،خلاصته معرفة أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.

ب . التفكير في الاحتمالات :

إن الفرد الذي يمكنه تقدير احتمالية حدوث خسارة يكون في وضع أفضل يساعده من التعامل مع المخاطر ،في حين يحدث العكس في حال افتقاده لمثل هذه المعلومات ومع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث خسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا فإن الاعتبار يكون الشدة المحتملة.

وتفرض هذه القاعدة على مدير إدارة المخاطر عدم إهمال المخاطر التي يكون احتمال وقوعها ضعيف جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة.

ج . لا تخاطر بالكثير من أجل القليل :

يقضي أساس هذه القاعدة على أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود على المحول ،وهي تأخذ اتجاهين هما:

الأول :أن المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (الكثير) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل).

من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطر مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطر المحولة،وفي هذه الحالات تمثل الأقساط (الكثير)فيما تمثل الخسارة المحتملة (القليل).

الفرع ٠٤ مراحل إدارة المخاطر

- اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها بكل إدارة في مختلف المنشآت سواء كانت تجارية ،صناعية خدمية .
- تحليل المخاطر بقصد تحديد نوعها سوا كانت مخاطر أشخاص او ممتلكات او مسؤولية.
- قياس درجة و احتمالية تحقيق هذه المخاطر
- اختيار انسب هذه الوسائل لمجابهتها .

شكل رقم (٤)

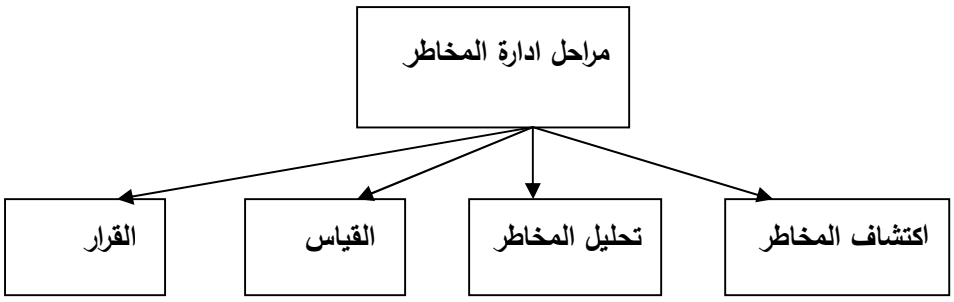

المطلب الثالث: وسائل وسياسات إدارة المخاطر

الفرع ٠١ : سياسة تحمل الخطر

ويقصد بها أن يعتمد صاحب إدارة المخاطر على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة عن حدوث الخطر. نتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية على مواجهتها أو في حالة عدم وجود سياسات يمكن لصاحب المخاطر إتباعها ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين :

الطريقة الأولى : طريقة تحمل المخاطر بدون تخطيط ،وتستخدم هذه الطريقة إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر خسارة صغيرة القيمة وغير متكررة ومن بين أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفير ايراد جاري لتغطية الخسارة المتوقعة.

الطريقة الثانية :طريقة تحمل المخاطر مع وجو د تخطيط ،وتستخدم هذه الطريقة في حال إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما وبدقة وتعتمد هذه الطريق على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة .

الفرع ٠٢ : سياسة تحويل الخطر

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى الشخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما ،ويظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها ،وطرفي العقد،والتزامات كل طرف.

وبعد الانتها ء من عرضنا للمجموعة الأولى والتي تضم سياسات إدارة المخاطر التي تؤثر في الخطر وعناصره، سننتقل إلى المجموعة الثانية:

الفرع ٠٣ : سياسة الوقاية والمنع

ويقصد بها اتخاذ جميع إجراءات الوقاية الممكنة لمنع والتقليل من فرص وقوع مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر ،ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية ،والتي قد تكون تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء ، كما تعتمدعلى استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه المؤسسة.

إن استخدام هذه السياسة لا يقتصر على الشخص الطبيعي أو المؤسسات أيا كان نوع نشاطها زراعي أو تجاري أو صناعي أو خدماتي ،بل يمتد هذا الاستخدام ليكون على مستوى الدولة وحتى على مستوى العالم وتعتمد إجراءات الوقاية والمنع على تحليل علاقات الأفراد المرتبطين بوحدة المخاطر بما يكمن الوصول إلى المؤثرات الشخصية التي تؤثر على هذه المخاطر ،كما تعتمد أيضا على تحليل وحدة الخطر تحليلا فنيا وموضوعيا وذلك للوصول إلى معرفة مكونات وتأثير كل منها.

الفرع ٠٤ : سياسة التجزئة والتنويع

ويقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزاءه في وقت واحد نتيجة تحقق سبب الخطر ،بما يحقق انتشار للمخاطر على المستوى المالي والجغرافي ،كل ذلك يكون بشرط قابلية وحدة المخاطر "الشيء المعرض للخطر"للتجزئة.

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه السياسة قيام صاحب المشروع بتوزيع مجال نشاطه على عدة أما ،كن وقيام المستثمر بتوزيع استثماراته على عدة مجالات ،وقيام أمين المخزن بتجزئة المواد ،التي يقوم بتخزينها حسب أنواعها ،والهدف من هذه السياسة هو تقليل حجم الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل حجم الخسارة 1 المتوقعة المركزة في شيء واحد.

الفرع ٠٥ : سياسة التجميع

يقصد بها تجميع أ كبر عدد ممكن من وحدات العمل المتماثلة المعرضة لنفس الخطر وتوزيع عبء الخسارة الناتجة ،والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات العمل على جميع وحدات العمل المشتركة في هذا التجميع .وتقوم المؤسسة على بديهية أساسية تقر بأن القدرة الفردية في مجابهة الأخطار محدودة

وأن القدرة على مجابهة المخاطر تزداد تدريجيا مع تكاثف وتضافر وحدات العمل أكثر وأكثر عند مجابهة الخطر المشترك ،ومن مميزات هذه السياسة أنها تعزز مبدأ السلامة والأمن أكثر.

الفرع ٠٦ : سياسة التأمين

وتعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة المخاطر تتمتع بالثقة المالية وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء ،وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى "عقد التأمين"،ومن أهم مميزات التأمين ما يلي:

- يتم بموجب هذه السياسة تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم بإتباع التجزئة والتنوع والتجميع.
- يعتبر التزام المؤمن تجاه المخاطر التزاما اجتماعيا ،بمعنى أن المؤمن هو الذي يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين ،لذلك فهو ملزم فقط بتعويض وحدات العمل المؤمن عليها والتي أصيبت خلال هذه المدة.
- المقابل الذي يلتزم بسداده أصحاب المخاطر هو قسط التأمين ويسدد مقدما بحيث يتوقف سريان حجم التغطية التأمينية على هذا السداد.
- ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صاحب المخاطر والمؤمن عقد التأمين وهذا العقد يخضع للقواعد القانونية العامة للتقاعد.
- يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تقوم عليها العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى